

أساليب تمويل مشاريع القطاع الصناعي بالاعتماد على محفظة التمويل البنكية الإسلامية

ط/د: منير عزوز

أ. د. عبد الحميد بروحة

جامعة محمد بوضياف المسيلة

Summary	الملخص
<p>The multiplicity and complexity of the activities of industrial enterprises with the emergence of the need for new financing formulas accompany this evolution with the emergence the so-called Islamic financing formulas, Which formed a diverse funding portfolio, It concerned with providing all production processes requirements And transactions associated with it. Which include those related to the cycle of exploitation (short-term) or related to investments (long-term) Under the terms of that is balanced in achieving the goals between the parties to the financing process within the provisions of the Islamic Sharia. But this type of funding is still facing many challenges, which must reduce the risks to gain the confidence of investors and this can be achieved only through the sensitization of financial institutions and industrial customers of the importance of this funding and the positive results arising from its use.</p> <p>Key words: Funding, Islamic finance portfolio, the industrial sector.</p>	<p>بتعدد أنشطة المؤسسات الصناعية وتعقدتها وبروز الحاجة إلى صيغ تمويلية جديدة ترافق هذا التطور ظهرت ما يسمى بصيغ التمويل الإسلامية، والتي شكلت محفظة تمويلية متنوعة تهتم بتوفير كل متطلبات العمليات الإنتاجية وما يرتبط بها من معاملات سواء تلك المتعلقة بدور. الاستغلال (قصيرة الأجل) أو المتعلقة بالاستثمارات (طويلة الأجل) وفق شروط تتسم بالتوازن في تحقيق الأهداف بين أطراف العملية التمويلية ضمن أحكام الشريعة الإسلامية، إلا أن هذا النمط من التمويل لا يزال يواجه العديد من التحديات التي يجب تجاوزها والحد من مخاطرها لكسب ثقة المستثمرين وهذا لا يتأتى إلا من خلال تحسيس المؤسسات التمويلية وعملاءها الصناعيين على حد سواء بأهمية هذا التمويل والنتائج الإيجابية المترتبة عن استخدامه.</p> <p>الكلمات المفتاحية: التمويل، محفظة التمويل الإسلامية، القطاع الصناعي.</p>

مقدمة

في سبيل تلبية حاجاتها التمويلية تسعى المؤسسات الصناعية على اختلاف أنواعها إلى الحصول على مواد مالية واستخدامها بالطريقة التي تخدم عملياتها الإنتاجية بأقل التكاليف وبشروط تتلاءم وخصوصية النشاط الصناعي الممارس، وفي خضم التغيرات المالية التي تشهدها الأسواق من حيث ندرة عروضا وطلبات التمويل بالإضافة إلى تعدد أوجه القصور التي يعاني التمويل التقليدي ذو الصبغة الربوية، برزت الحاجة إلى ضرورة تنويع محفظة تمويل الأنشطة الصناعية بأساليب جديدة وأخرى متجددة بالتزامن مع ظهور وتوسع بديل التمويل الإسلامي وتوفيره للعديد من أدوات تمويل التنافسية التي يمكن تنفيذها منها المشاريع الصناعية، وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

- ما المقصود بالتمويل الإسلامي وما هي أهم خصائصه؟
- مما تتكون محفظة التمويل البنكية الإسلامية الموجهة إلى القطاع الصناعي؟
- ما هي أهم المزايا والتحديات التي تواجه التمويل البنكية الإسلامية؟

للإجابة على هذه التساؤلات، تم تقسيم البحث إلى المحاور التالية:

- المحور الأول: مفاهيم نظرية التمويل الإسلامي وخصائصه
- المحور الثاني: مكونات محفظة التمويل الإسلامية للمشاريع الصناعية
- المحور الثالث: مزايا وتحديات التمويل الإسلامي للمشاريع الصناعية

أهمية الدراسة: يشكل القطاع الصناعي بوصفه أحد أهم القطاعات المستخدمة للاستدلال إلى درجة تقدم الدول أحد أهم القطاعات الذي تستحوذ على أعلى معدلات التمويل في الاقتصاد نظرا لتعدد الأنشطة المرتبطة بهذا القطاع (تموين، إنتاج، توزيع،) وارتفاع عدد المشاركين فيه (موردين، موزعين، وكلاء،) وفي ظل وجود موارد مالية غير مستغلة في الاقتصاد (بديل إسلامي) فإنه من الضروري البحث في سبل تمويل هذا النشاط باستعمال محفظة التمويل الإسلامية، وعليه تسعى الدراسة إلى توجيه الاهتمام نحو مصدر تمويل تنافسي يرمي بتلبية مختلف الحاجيات المالية للمؤسسات الصناعية من خلال محفظة تمويل تراعي أهداف المؤسسة من جهة وأهداف الممولين من جهة أخرى وفق أحكام الشريعة الإسلامية.

أهداف الدراسة: تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:

- عرض لأهم الصيغ التي توفرها محفظة التمويل البنكية الإسلامية الموجهة لمشاريع القطاع الصناعي.
- تشجيع المؤسسات الصناعية على التوجه نحو الاعتماد على أساليب التمويل الإسلامية.

- تحفيز المؤسسات البنكية على التوسع نحو تبني المزيد من التعاملات وصيغ التمويل الإسلامية للاستفادة من الموارد المالية الير مستغلة وإعادة استثمارها في المشاريع الصناعية الناجحة.

- توجيه اهتمام السلطات المالية والنقدية المنظمة للعمليات التمويلية على تسهيل استخدام هذا النمط من التمويل وتوفير وسائل الدعم والحماية للمتعاملين به.

منهجية البحث: تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التليل من أجل عرض وتوصيف وإجراء تحليل موضوعي لمختلف مكونات محفظة التمويل الإسلامية بالإضافة إلى تبيان مزاياها وأهم المعوقات والتحديات التي تواجهها.

المحور الأول: مفاهيم نظرية حول التمويل الإسلامي وخصائصه

أولاً: المفهوم

1- التمويل الإسلامي:

يعرف التمويل نه ذلك النشاط الذي يتعلق بالحصول وتداول رؤوس الأموال لتلبية الاحتياجات المالية وتحقيق أهداف المؤسس-، ما التمويل الإسلامي أو المباح فيعرف على انه تقديم ثرود عينية أو نقدياً بقصد الاسترباح، من مالها إلى شخص آخر يديره ؛ يتصرف فيها لقاء عائد تبيحه الأحكام الشرعي-، ويعرف أيضاً بأنه تقديم تمويل عيني أو معنوي إلى المنشآت المختلفة بالصيغ التي تتفق مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية. ووفق معايير وضوابط شرعية وفنية لتساهم بدور فعال في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية-.

وبالاستناد إلى التعاريف السابقة يمكن تعريف التمويل الإسلامي بأنه: **ذلك التمويل الذي يُعنى بتوفير متطلبات مختلف الأنشطة الاستثمارية والادخارية والخدمات المالية المرتبطة بالاستناد إلى مبادئ ونصوص الشريعة الإسلامية.**

2- البنوك الإسلامية

البنوك الإسلامية هي مؤسسات لا تتعامل بالفائدة أي الربا أخداً أو عطاءً، تتلقى من العملاء ودائعهم دون أي التزام أو تعهد مباشر أو غير مباشر بإعطاء فوائد لهم، ومن ناحية أخرى فإنه حين يستخدم ما لديه من موارد نقدية في أنشطة استثمارية أو تجارية فإنه لا يقرض أحداً مع اشتراط الفائدة وإنما يقوم بتمويل النشاط على أساس المشاركة في الربح والخسارة⁴، والمقصود من إطلاق صفة إسلامي على البنك هو من أجل بيان هوية الالتزام المقرر في أسلوب التعامل الذي يسير عليه هذا البنك في علاقتنا مع عملائه، سواءً أكانوا مودعين أو ممولين مستثمرين وهو أسلوب ملتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية. يطهر المعاملات من أية محظورات شرعية ويوفر البدائل الكافية التي تنبع من صميم التشريع الإسلامي، وعليه فإن البنوك الإسلامية تتولى مهمة التمويل وفق الشريعة الإسلامية للمشاريع المختلفة بالإضافة إلى أدوات أخرى متاحة في أسواق المال.

ثانياً: الخصائص

يتميز التمويل الإسلامي عن غيره بمجموعة من العناصر والقواعد التي يجب ان تحكم كل معاملاته وذلك حسب قواعد وأحكام الشريعة الإسلامية، وفي ما يلي عرض لأهم هذه الخصائص:

1-

ويقصد بالواقعية ان المملوك لا بد أن يقبل الزيادة التي تستحق لمالكة وان ما يحصل عليه المالك مرتبط بوجود زيادة حقيقية في الشيء المملوك (ربح).⁶

2- **تحريم الفائدة (الربا):** هنا المؤسسات التمويلية لا تتعامل بالفائدة أي كانت صورها وأشكالها، أخذ وعطاء، إيداعاً أو توظيفاً؛ قبولاً أو خصماً؛ بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، ثابتة أو متحركة-، قال تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَتَرَوْا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ "

3- **التعامل وفق أحكام الشريعة:** عن طريق الالتزام بتطبيق قاعدة الحلال والحرام في كل معاملاته والنقيد بأخلاق الإسلام وأدابه في هذه المعاملات التي تمتد لتشمل كافة مجالات النشاط الإنساني الذي يقوم البنك بالتعامل معها، قال تعالى: " وَمَنْ أَحْسَرَ مِنْهُ الرِّبَا لَعَنَهُ اللَّهُ حَكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ " .⁷

4- **علاقة البنك بالمودعين والمستثمرين:** حيث أن علاقة ليست علاقة دائن ومدين بل علاقة متاجرة ومشاركة واستثمار.

المحور الثاني: مكونات محفظة التمويل الإسلامية للمشاريع الصناعية

في سبل تلبية الحاجيات المالية لمختلف النشاطات الصناعية للمؤسسات بمختلف فروعها الإنتاجية، تقوم البنوك الإسلامية بتوفير مجموعة من البدائل في شكل محفظة تمويلية متنوعة تقوم على أسس ومبادئ الشريعة الإسلامية، وفي ما يلي عرض لأهم الصيغ التمويلية التي توفرها هذه المحفظة:

1-بيع المرابحة (المرابحة البسيطة)

هو البي برأس المال وربح معلوم¹؛ وعملية تبادل بمقتضاها يقوم التاجر بشراء سلعة معينة ثم بيعها بهامش ربح منفق عليه نتيجة التكلفة التي يتحملها، ويستخدم هذا الأسلوب عند حاجة المشروع لشراء سعة معينة مثل الآلات وغيرها من المعدات اللازمة لبدء النشاط، ولا يستخدم في الحصول على الأموال لأغراض أخرى بخلاف شراء السلعة مثل دفع المرتبات وتسوية الفواتير، كما يشترط أيضاً أن تقوم المؤسسة أو البنك التي يتفق معها المشروع

بشراء وتملك السلعة فعلياً حتى تتحمل المخاطرة الناتجة عن امتلاكها وبعد ذلك يتم بيعها للعميل²، وعليه يمكن للمشروع الصناعي أن يستفيد من بيوع المراجعة في:

- اقتناء المعدات اللازمة لعملية الإنتاج (تجديد المعدات، تنويع الإنتاج، التوسع بالإنتاج)
 - الحصول على المواد الخام الضرورية لسير العملية الإنتاجية.
- 2- بيع المراجعة للأمر بالشراء (المراجعة المركبة)

وبموجبه يتفق البنك والعميل على أن يقوم البنك بشراء البضاعة والعميل على شراءها من البنك بعد ذلك على أن يبيعها له البنك بسعر عاجل أو أجل تحدد نسبة الزيادة فيه على سعر الشراء مسبقاً، ويكون بيع المراجعة للأمر بالشراء ثلاثي الأطراف (الأمر بالشراء، البنك الإسلامي، البنك) وهذا يختلف عن المراجعة المعروفة التي تكون ثنائية الأطراف³، وقد ظلت البنوك الإسلامية تطبق هذه الصيغة في القطاع التجاري، أما في مجال الصناعة فقد استخدمتها البنوك الإسلامية في:

- لتوفير احتياجات القطاع الصناعي من المواد الخام.
- الحصول على مدخلات الإنتاج الأخرى.

3- المشاركة

المشاركة عقد بين إثنين فأكثر، أن يكون رأس المال (الأصل) والربح مشتركاً بينهما، والخسارة إن وجدت تقسم بين الشركاء بنسبة مساهمة كل شريك، فالمشاركة في واقع التطبيق البنكي هي: تقديم البنك والشريك (الزبون) المال بنسب متساوية أو متفاوتة من أجل إنشاء مشروع جديد أو المساهمة في مشروع قائم بحيث يصبح كل واحد منهما ممثلاً حصة بنسبة معلومة في رأس المال بصفة ثابتة أو متناقصة ويكون بموجبها مستحقاً للحقوق ومتحملاً للإلتزامات مع توقيع عقد شرعي وقانوني بين الطرفين حاوياً لكل الشروط والحقوق والواجبات⁴، وتعتبر المشاركة الأسلوب الأمثل لتمويل عمليات الاستثمار في المشاريع الصناعية والتجارية والعقارية وغيرها، وفي هذه الصيغة يمول البنك المشروع موضوع المشاركة بمبلغ من المال، والعميل بمبلغ آخر، ويصبح البنك والعميل مالكين لرأس مال الشركة، وتوزع الأرباح بينهما بحسب الاتفاق، أما الخسارة فإنها تكون بقدر حصة كل طرف في رأس المال، بالنسبة والتناسب، ويمكن للبنك أن يطبق آلية المشاركة بأسلوبين: فقد تكون المشاركة دائمة، تستمر إلى حين انتهائها، دون أن يمنع ذلك أحد الشريكين من بيع حصته للخروج من الشركة أو التخارج، وقد تكون المشاركة متناقصة، بمعنى أن حصة البنك تتناقص بالتدريج إلى أن يتم إطفائها بشكل كامل⁵، وعليه فإن المشاركة تسمح ب:

- إمكانية تملك الأصول في حالة اشتغال العقد على بيع المؤسسة التمويلية لحصتها لصالح المؤسسة الصناعية المستثمرة.

1- تمويل

المؤسسة بالهياكل القاعدية للإنتاج (آلات، أراضي، مباني...) لاستثمارات قائمة أو التوسع بمشاريع جديدة.

- تقاسم المخاطر.

4- عقود الإستصناع

هو عقد على بيع في الذمة يشترط فيه العمل على وجه مخصوص⁶، أي عقد يشتري با في الحال شيء مما يصنع صنغاً يلزم البائع بتقديره مصنوعاً بمواد من عنده بأوصاف مخصوصة وبثمن محدد⁷، والملاحظ أن العديد من الصفقات الصناعية الضخمة تتد مر خلال طلبيات خاصة تتقدم به الشركات والحكومات لتوفير متطلبات خاصة فقد تطلب المؤسسات أو الحكومات منتجاتاً صناعية معينة فيقوم البنك بالتعاقد مع مصنع ينتج تلك الصناعات ويمارس البنك عملية التمويل ومتابعة التعاقد، ويمكن للبنك تحقيق ذلك وبما أن عقد الإستصناع عقد لازم فيمكن أن يعقد عقد إستصناع ينتهي ببيع المراجعة أي يقوم البنك ببيع ما قام بتصنيعه ببيع مراجعة بأن يقدم المعلومات بالتكلفة الفعلية ويزيد عليها نسبة معينة ربحاً له وموضوع دفع الثمن يخضع للاتفاق فقد يدفع كاملاً وقد يقسم حسب الاتفاق⁸، وتظهر استخدامات هذه العقود من خلال:

- استخدامها في تمويل عمليات تصنيع معدات الإنتاج.
- حصول المشروع على نفس امتيازات عقود المراجعة.

5- المضاربة

المضاربة هي شراكة بين "مزود رأس المال" و "منفذ المشاريع"، حيث يحصل الأول على حصة من الأرباح مقابل رأس ماله بينما يحصل هذا الأخير على نسبة من الربح مقابل جهده وإدارته يعرف الفقه المضاربة بأنها "عقد لتقاسم الأرباح عن طريق قيام أحد الطرفين بتوفير رأس المال بينما يقوم الطرف الآخر بتوفير الجهد"¹⁹ وتعتبر المضاربة أقل إستعمالاً في تمويل القطاع الصناعي كما هي في تمويل القطاعات الأخرى، ذلك أنها تتطلب المضاربين الأكفاء في مجال عملهم وبلنزون شروطها، ولذلك لم تتوسع فيها البنوك لوجود مخاطر فقدان رأس المال، إما بسبب قلة كفاءة المضارب أو لطبيعة المشروع، والطريقة المتبعة في تطبيق المضاربة في المجال الصناعي هي القيام أولاً بدراسة عن الزبون (المضارب) تتضمن سجل تعامله التجاري وموقفه

المالي ودراسة مشروع موضع التمويل من كافة الجوانب بما فيها التكلفة و الإيرادات المتوقعة والجوانب الأخرى المتعلقة بالبيئة الاقتصادية للمشروع ثم يتم دفع مبلغ التمويل للمضارب إما دفعة واحدة أو مجزئاً حسب احتياجات التمويل ولا تتدخل المجموعة في الإدارة إلا بالقدر الذي يضمن عدم التقصير والإهمال من طرف المضارب⁰.

6- عقود السلم

السلم هو بيع موصوف في الذمة مؤخر عن مجلس العقد¹، وهو بيع يؤجل فيه قبض المبيع ويُسجل فيه قبض الثمن²، بمعنى آخر أن السلم جوهره عملية مبادلة ثمن بمبيع و الثمن عاجل أو مقدم والمبيع أجل أو مؤجل³، ويوفر السلم العديد من المزايا للمشاريع الصناعية حيث:

- يمكن للمشروع الصناعي بيع المنتجات قبل استكمال العملية الإنتاجية وحصوله على ثمنها الأمر الذي قد يساعد في تمويل أنشطة التمويل الخاصة بالإنتاج المزمع تصنيعه.
- السلم يؤدي إلى تحسين الوضع المالي للمشروع الصناعي وعليه يمكن مواجهة مختلف الحاجيات التمويلية وتحسين الإنتاج مع ضمان توفير أجور العمال وحقوق الدائنين في الوقت المناسب.

يمكن للمشروع الصناعي شراء المواد الخام سلماً من أجل ضمن تمويل العملية الإنتاجية والمحافظة على سيرورتها.

7- التمويل بالاجارة

هي عبارة عن عقد و ارد على المنافع لأجل أي تملك منافع شيء مباحة مدة معلومة بعوض⁴، وهذا من خلال اتفاق يقوم البنك بموجبه بتأجير الممتلكات المنقولة أو غير المنقولة للعميل مع خيار لشراء هذا البند في نهاية أو خلال فترة الإجارة بسعر متفق عليها مسبقاً، ويمكن أيضاً أن تكون الإجارة عقداً ينطوي على بيع حقوق الانتفاع من الممتلكات المادية (الأراضي والعقارات والمعدات وغيرها الإجارة يمكن أن تكون إما تشغيل إجارة (التأجير التشغيلي) أو الإجارة والاقتناء (الإيجار مع خيار شراء / التأجير التمويلي)⁵، وعليه فإن الإجارة من شأنها تلبية حاجيات المشروع الصناعي المنقولة وغير المنقولة (الألات، معدات، العقارات، معدات النقل،،) بتكاليف يتم تحملها تدريجياً على مدة متفق عليها دون الإضرار بالإمكانات المالية للمشروع الصناعي مع وجود امتياز للحصول على الأصل.

المحور الثالث: مزايا ومخاطر التمويل الإسلامي للمشاريع الصناعية

حققت صناعة التمويل الإسلامي نمواً سريعاً وإن كانت لا تزال تمثل نسبة صغيرة من نشاط السوق المالية العالمية، فقد زاد نفاذ الصيرفة الإسلامية في أسواق الكثير من أعضاء صندوق النقد الدولي حتى أصبحت من الأنشطة المؤثرة على النظام في آسيا والشرق الأوسط، ومن المتوقع أن يستمر هذا التوجه العام، ولاسيما بدعم من النمو الاقتصادي القوي في البلدان ذات الأغلبية المسلمة⁶، بالمقابل ورغم بداية ازدهار صيغ هذا التمويل عالمياً إلا أنه لا تزال تواجه العديد من العقبات والتحديات التي تقف عائقاً أمام تعميم استخدامها لدى كل المشاريع الصناعية، وفيما يلي عرض لأهم مزايا نمط التمويل الإسلامي والتحديات التي يواجهها:

أولاً: المزايا

- يتد الحصول عليه بدون تكلفة والتكلف هي المبلغ الذي يخص من الإيراد قبل الوصول إلى الربح هذه الخاصية تجعل المستثمر المسلم يحقق ربحاً أكبر من غيره عند تشاب الظروف الأخرى - وبالتالي إذا تدهور الاستثمار في مشاريع عالية التكلفة مثل مشاريع التنمية المستدامة فإن الربح المتبقي للمستثمر في النظام المسلم أكبر من الربح المتبقي - إذا تبقى للمستثمر في النظام غير المسلم بـ بب وجود التكلفة المفروضة على استخدام رأس المال وهي الفائدة الربوي⁷.
- تطبيق صيغ التمويل الإسلامي تؤدي إلى سهولة المزج والتأليف بين عناصر الإنتاج، وخاصة عنصر العمل والرأس المال في صور متعددة من مضاربة ومشاركة ومراحة وسلم، الأمر الذي يؤدي إلى فتح مجالات لتشغيل أصحاب الخبرات في مختلف المجالات، ومن جهة أخرى تتجه الأموال المدخرة إلى الاستثمار في تلك الأنشطة التي تصبح قنوات جذب ومحفزات استثمارية هام⁸.
- تنشيط الاقتصاد، فبالاستثمار مثلما تتحرك الأموال من جهة إلى أخرى مما ينعش الحركة الاقتصادية في البلد، ولذلك يدعو كثير من الاقتصاديين المسلمين إلى أهمية جعل أطراف الاستئصال من المسلمين لتنعش اقتصاده وتزيد من مصادر دخلهم⁹.
- عدالة توزيع نتائج الاستثمار الصناعي وتقاسم المخاطر فإذا تحقق ربح يوزع على كل الأطراف المشاركة في تحقيقه حسب الاتفاق المسبق، وإذا تحققت خسارة وزعت كذلك على الأطراف المشاركة في تحقيقها. فصاحب رأس المال يتحمل الجزء الناقص من رأس المال، والمستثمر يخسر الجهد الذي بذله طيلة فترة الاستثمار³⁰.

ثانياً: التحديات والعقبات

- تمويل رأس المال الثابت للصناعة يكون في غالبيته تمويلاً متوسطاً وطويلاً الأجل وأفضل الصيغ لتمويل هذا النوع من الاستثمار هي المشاركة والمشاركة¹، وهنا تبرز مشكلة صعوبة تحديد تكلفة المنتجات الصناعية ومنه قيمة التمويل المطلوب بالإضافة إلى كون الاستثمار الصناعي أغلبه استثمار طويل الأجل مما يجعل نسبة المخاطرة عالية جداً لذا تتجه المؤسسات التمويلية الإسلامية إلى تمويل المشاريع الأكثر ربحية، الأمر الذي يؤدي إلى حدوث جوة تمويل لبعض النشاطات الضرورية للعملية الإنتاجية ويجعل المؤسسات الصناعية تلجأ إلى التمويل التقليدي.
- إشكالية عدم وجود تشريعات وقوانين واضحة وصريحة تحدد آلية عمل هذا القطاع (التمويل الإسلامي للمشاريع الصناعي)³².
- تعتمد المؤسسات البنكية الإسلامية في طبيعة تعاملها مع المستثمرين على مبدأ المشاركة، والمشاركة في الربح والخسارة، ومن هنا أفرزت هذه لخاصية نوعين خاصة من المتعاملين يختلفون في تعاملهم البنكي عن طبيعة التعامل مع المصارف التقليدية.
- ووفقاً لهذه الخاصية - خاصة المشاركة - تصبح هنالك علاقة خاصة بين المستثمر والبنك الإسلامي لأنه أصبح شريكاً له في كافة النتائج التي سيحققها المشروع من ربح أو خسارة وكذلك ما يمكن ان يتعرض له المشروع من مخاطر، فالعمل يقوم بتنفيذ المشروع حسب إمكانياته وقدراته الإدارية والعملية والأخلاقية وبالمقابل يقوم البنك بالإشراف والمشاركة في خطوات تنفيذ المشروع، الأمر الذي يتطلب توفر مثل الإمكانيات والقدرات الإدارية والعملية والأخلاقية لدى البنك ليكون مساوياً لشريكه (عميله) في كافة الأعمال ومتطلبات إنجاز المشروع³.
- إشكالية اختلاف أولويات كل طرف فالمؤسسات الصناعية عادة قد تسعى الدخول في استثمارات منخفضة الربحية في سبيل مواجهتها لمنافسيها المباشرين في حين أن المؤسسة التمويل الإسلامية تهتم بعنصر معدل الربحية للمشروع في المقام الأول خاصة في صيغ المشاركة وهنا قد تخلق بعض المشاكل الإدارية نتيجة اختلاف توجهات وتباين الأهداف.

الخاتمة

تقوم المؤسسات التمويلية الإسلامية باستخدام العديد من الأدوات لأجل ضمان تزويد المشاريع الصناعية ما تحتاجه من تمويل، حيث مكن المراجعة والمشاركة بنوعيتها في الحصول على مدخلات العملية التصنيعية أخذاً بالاعتبار إمكانيات المشروع ومدى قدرته على السداد مع شروط تمتاز بالتوازن وتحفظ مصالح أطراف التمويل، كما يساهم الاستصناع في تمويل المؤسسات بما تحتاجه من معدات مصنعة، مثل الآلات المستخدمة في الإنتاج (والتي عادة ما تكون تكاليف الحصول عليها كبيرة جداً) بتأريخ سداد أجل منفق عليه سلفاً، بالإضافة إلى ذلك تساهم عقود السلم في محافظة المشروع الصناعي على وضع مالي مستقر وأمن في حالة بيع المنتجات سلماً والمحافظة على استقرار العملية لإنتاجية مستقبلاً وتجنب أخطار التمويل في حالة شراء المواد الأولية سلماً بالتوازي مع استعمال عقود الإجارة التي تمكن من توزيع الأخطار على مدى طويل ومع إمكانية تملك أصول مستأجرة مستقبلاً، وبناء على ما سبق فإن أهم ما توصلت إليه الدراسة فيما يخص هذه المحفظة أنه:

- توفيرها للعديد من البدائل التمويلية.
- الاهتمام بتمويل الأنشطة على مختلف المراحل الإنتاجية (تموين، إنتاج، توزيع...).
- تمويل الأنشطة الصناعية على مختلف الأجل (طويلة الأجل، قصيرة الأجل).
- تمويل الأنشطة الصناعية بأقل التكاليف الممكنة (تقاسم المخاطر).
- تساعد في تمويل الأنشطة المرتبطة بالعملية التصنيعية كعمليات النقل، المناولة (باستخدام التأجير التمويلي لوسائل النقل مثلاً).

توصيات واقتراحات

بناء على ما تقدم يمكن طرح التوصيات والاقتراحات التالية:

- على المؤسسات التمويلية ان تقوم بالمزيد من الجهود لكسب ثقة المؤسسات الصناعية لاستعمال المعاملات الإسلامية مع ضرورة تبيان مزاياها.
- على الباحثين والمختصين والمؤسسات التمويلية البحث في خلق المزيد من التعاملات وإثراءها بخدمات تنافسية في ضوء أحكام الشريعة.
- التأكيد على ضرورة سن المزيد من القوانين والتشريعات التي تساهم في نشر وتوسيع استخدام مثل هذه المعاملات.
- الاستفادة من تجارب الدول السبابة في تبني نمط التمويل الإسلامي.

قائمة المراجع

¹ C.Paramasivan, T. Subramanian, Financial Management, New age international limited publishers, New Delhi, India, Without the year of publication, P02.

² منذر قحف، مفهوم التمويل في الاقتصاد الإسلامي، -تحليل فقهي واقتصادي-، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2004، ص12.

³ محمد البلتاجي، صيغ مقترحة لتمويل المنشآت الصغيرة والمعالجة المحاسبية لصيغة المشاركة المنتهية بالتملك، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر السنوي الثاني عشر حول: دور المصارف والمؤسسات المالية والاقتصادية في ترويج وتمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، الأردن، 29-31 ماي 2005، ص16.

⁴ عبد الرحمان يسري أحمد، قضايا إسلامية معاصرة في النقود و البنوك و التمويل الدار الجامعية، مصر، 2001، ص259.

⁵ عبد الله بن محمد الطيار، البنوك الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار الوطن للنشر، الرياض، السعودية، 1994، ص88.

⁶ اليأس عبد الله أبو الهيجاء، تطوير آليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية -دراسة حالة الأردن-، رسالة دكتوراه في الاقتصاد والمصارف الإسلامية، جامعة اليرموك، الأردن، ماي 2007، ص25.

⁷ عبد الرزاق رحيم جدي، المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق، دار أسامة، عمان، الأردن، ص 192-192.

⁸ القرآن الكريم، سورة البقرة، الآية 278.

⁹ عبد الله بن محمد الطيار، مرجع سابق، ص92.

¹⁰ القرآن الكريم، سورة المائدة، الآية 50.

¹¹ المكاشفي طه الكباشي، بيع المرابحة والتقسيم ودورها في المعاملات المصرفية في الفقه الإسلامي، ورقة بحثية مقدمة للدورة الثامنة عشرة للمجلس الأوروبي للإفتاء، دبلين، أيرلندا، يوليو 2008، ص07.

¹² حسين عبد المطلب الأسرج، صيغ تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، العدد الثامن، مارس 2010، ص08.

¹³ حسام الدين موسى عفانة، بيع المرابحة للأمر بالشراء، طباعة شركة بيت المال الفلسطيني العربي، فلسطين، 1996، ص22.

¹⁴ سراج الدين عثمان مصطفى، عقد المشاركة وتطبيقاته في المصارف الإسلامية، مقال منشور على الموقع الرسمي لاتحاد المصارف العربية (الاطلاع: 2016/07/13):

<http://www.uabonline.org/en/magazine/158315851575158715751578/1593160215831575160416051588157515851603/15581/8>

¹⁵ عبد الستار أبو غدة، المصرفية الإسلامية خصائصها وآلياتها، وتطويرها، ورقة بحثية مقدمة، للمؤتمر الأول حول المصارف والمؤسسات المالية الإسلامي، دمشق، سوريا، 13-14 مارس 2006، ص17.

¹⁶ كايب بن عبد الكريم البدران، عقد الإستهناج أو عقد المقابلة في الفقه الإسلامية -دراسة مقارنة-، منشور من طرف جامعة الملك فيصل، 1984، ص60.

¹⁷ مصطفى احمد الزرقا، عقد الإستهناج و أهميته في الإستثمارات الإسلامية المعاصرة، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2000، ص20.

¹⁸ ياسر عبد طه الشرفا، أهمية البنوك الإسلامية في إنماء قطاع الصناعة بصيغة الإستهناج الموازي -دراسة تطبيقية على البنوك الإسلامية العاملة في فلسطين-، مجلة جامعة فلسطين للأبحاث والدراسات، العدد الخامس، يوليو 2013، ص128.

¹⁹ الموقع الرسمي لمصرف أبو ظبي الإسلامي (الاطلاع: 2016/08/14):

<http://www.adib.eg/arabic/understanding-islamic-banking>

²⁰ عثمان بابكر أحمد، تمويل القطاع الصناعي وفق صيغ التمويل الإسلامية -تجربة بعض المصارف السودانية- منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدري ، جدة، السعودية، 1997، ص46.

²¹ أسامة بن حمود بن محمد اللاحم، بيع الدين وتطبيقاته المعاصرة في الفقه الإسلامي، الجزء الأول، دار الميمان للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية، 2012، ص566.

²² عمر علي أبو بكر، صناديق الاستثمار الإسلامية مفهومها، أنواعها، وخصائصها -دراسة تأصيلية-، مجلة جامعة المدينة العالمية، العدد الثاني عشر، أبريل 2015، ص203.

²³ محمد عبد الحلیم عمر، الإطار الشرعي والاقتصادي والمحاسبي لبيع السلم في ضوء التطبيق المعاصر، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2004، ص14.

²⁴ عبد الوهاب إبراهيم أبو سليمان، عقد الإجارة مصدر من مصادر التمويل الإسلامية -دراسة فقهية مقارنة-، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 1999، ص20.

²⁵ الموقع الرسمي لمجموعة المشرق الإسلامية للخدمات الإسلامية

<http://www.mashreqislami.com/ar/information/shariah-governance/shariah-contracts-and-usage.aspx>

²⁶ موقع صندوق النقد الدولي (الاطلاع: 2016/07/25):

<http://www.imf.org/external/arabic/themes/islamicfinance/index.htm>

²⁷ الطيب لحيلج، التمويل الإسلامي ودوره في تحقيق التنمية المستدامة، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس -سطيف- 07-08-2008، ص06.

²⁸ خالد خديجة، خصائص وأثر التمويل الإسلامي على المشاريع الصغيرة والمتوسطة -حالة الجزائر-، ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي حول: ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحول الاقتصادي -واقع وتحديات-، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية - جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 14-15 ديسمبر 2004، ص160.

²⁹ موسى عمر مبارك أو محميد، مخاطر التمويل الإسلامي وعلاقتها بمعيار رأس المال للمصارف الإسلامية من خلال معيار بازل 02، أطروحة دكتوراه في العلوم المالية والمصرفية، تخصص: المصارف الإسلامية، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، الأردن، ماي 2008، ص80.

³⁰ الطيب لحيلج، مرجع سابق، ص09.

³¹ فخرى حسين عزي، صيغ تمويل التنمية في الإسلام، منشورات المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، جدة، السعودية، 2002، ص60.

³² حسين عبد المطلب الأسرج، تمويل المشروعات الصغيرة في الاقتصاد الإسلامي، مجلة دراسات إسلامية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات، العدد الثامن، مارس 2010، الجزائر، ص16.

³³ غالب عوض الرفاعي، فيصل صادق عارضه، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ورقة بحثية مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي السنوي السابع حول: إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الأردنية، الأردن، 16-18 أبريل 2007، ص06.